مقدمة

يُلاحظ المتابع للشأن البرازيلي في الوطن العربي أن هناك مستويين للإدراك العربي العام للبرازيل:

الأول: هو إدراك البرازيل على المستوى العالمي. وعند هذا المستوى نلاحظ أن هناك اهتمامًا ملحوظًا بمسألة الصعود الاقتصادي للبرازيل خلال ربع القرن الأخير، والنجاح الذي حققته في إدارة علاقاتها الدولية خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة، مما كان له مردودٌ مباشرٌ على هذا الصعود، هذا بالإضافة إلى النجاحات التي حققتها البرازيل على المستوى الإقليمي، وبصفة خاصة خلال فترة حكم الرئيس «لويس إيناسيو لولا دا سيلفا» Luiz Inácio Lula da Silva (٢٠٠٣ ـ ٢٠١٠م). ولا شك في أن وجود الرئيس لولا على رأس السلطة لمدة ثماني سنوات مثل مرحلة فارقة في تاريخ البرازيل، حيث استطاع أن يقفز ببلاده من مجرد دولة من دول العالم الثالث، مثقلة بالديون الخارجية ومعدلات التضخم والفقر الشديد والبطالة، إلى قطب جنوبي

صاعد لديه سادس أقوى اقتصاد على مستوى العالم، بالإضافة إلى خطط وطموحات لمكانة دولية مرموقة على الساحة الدولية، باعتبارها من القوى المتوسطة الجديدة[١].

وقد أثار الحضور البرازيلي الكبير على الساحة العالمية والنجاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت التساؤلات حول أهم أبعاد النموذج النهضوي في البرازيل، ومقوماته وأسباب نجاحه، وحدود قدرته على الانتقال بها إلى مصاف الدول المتقدمة، ودلالات ذلك كله بالنسبة لمصر والدول العربية.

أما **المستوى الثاني**: فهو المستوى العربي البرازيلي، وهنا نجد إدراكًا عربيًا عامًا لأهمية دور القوى الصاعدة في النظام الدولي ومن بينها البرازيل في منطقة الشرق الأوسط، وأن تلك الدول يمكن أن تكون شريكًا مهمًا للعرب خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقد تمثل الطرف الموازن للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، كما أن هناك إدراكًا بأن العلاقات الاقتصادية العربية البرازيلية ليست بالمستوى المأمول، وذلك على الرغم من الفرص الضخمة التي يتيحها التعاون العربي البرازيلي، وهذا يتطلب إحداث نقلة نوعية في العلاقات المشتركة تحقق مصلحة الطرفين.

وشهد الوطن العربي بصفة خاصة والنظام الدولي بصفة عامة

(١) Alcides Costa Vaz, "Brazilian Foreign Policy under Lula: Change or Continuity?", FES Briefing Papers, FES New York, April 2004.

خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة تطورات استراتيجية مهمة أعادت إلى الإدراك العربي العام الاهتمام بالتجارب النهضوية الرائدة في العالم، وفي القلب منها التجربة البرازيلية، وأهمية التعاون العربي البرازيلي. ويتمثل **التطور الأول** فيما شهدته معظم الدول العربية من تطبيق لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، مستلهمة في ذلك مقولات النظرية الليبرالية الجديدة في الاقتصاد، وكذلك توافق واشنطون Washington Consensus، والتى تتمثل في التثبيت الاقتصادي الكلي، والإصلاحات الهيكلية والمؤسسية، وكذلك خصخصة الشركات المملوكة للدولة.

وكان لهذه البرامج آثارٌ اجتماعية واقتصادية جد خطيرة، كما ارتبط بها ممارسات سياسية تسلطية وفاسدة، ضيقت على المواطنين، وأطاحت بآمالهم في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. ولذلك فلم يكن من المستغرب أن يلعب العامل الاقتصادي وما يرتبط به من أبعاد اجتماعية دورًا محوريًا في اندلاع ثورات الربيع العربي[1].

وتُلقي اللحظة التاريخية التي تمر بها الأمة العربية أعباء جديدة على المسؤولين والمفكرين العرب على حد سواء، حيث يكاد يُجمع المهتمون بموضوع الثورات في التاريخ العالمي على أهمية المرحلة الانتقالية في مسار الثورات، بوصفها تشكل لحظة

(١) وائل جمال، «الربيع العربي ومفاهيم التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية»، في: كاوه حسن ومحمد العجاتي (محرران)، ثورات الكرامة العربية (رؤى لما بعد النيوليبرالية)، (القاهرة: مركز البدائل العربي، مارس ٢٠١٣م).

تحول في سياق استعادة الاستقرار السياسي، خاصة في ظل تواصل الاهتزازات التي تتعرض لها الدول التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي، ويتضح ذلك في الهشاشة التي تلحق بالدولة وأجهزتها، كما يتضح في اهتزاز منظومة القيم والتوافقات السياسية السائدة في أعقاب الحقبة التي أطاحت الثورة بأعمدتها وأنظمتها.

ونظرًا لوجود درجة من درجات التماثل بين الأطوار الانتقالية الحادثة في الثورات عبر التاريخ العالمي، فإنه يمكن أن نقف، من خلال دراسة تجارب الثورات السابقة على الثورات العربية، على الخبرات والدروس التي يمكن الاستفادة منها في تجاوز العقبات القائمة اليوم في بعض البلدان العربية، الأمر الذي يسهم في ترشيد استراتيجيات القوى السياسية الفاعلة في الثورات العربية المعاصرة ومراحلها الانتقالية، ويساعد في عبور تلك المراحل بأقل الخسائر الممكنة.

وفي هذا السياق فإن ما تشهده الدول العربية في الوقت الراهن من تغييرات جذرية، وحراك مجتمعي واسع النطاق، مصحوبًا بثورة تطلعات ومطالب متزايدة من قبل جميع مواطنيها، إنما يتطلب ابتداء الوقوف على جوهر الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعاني منها، والعمل على كشف النقاب عن أسبابها وجذورها، وبلورة حلول جذرية لها، ولكن دون الاكتفاء بتطبيق النماذج التنموية الليبرالية التي ثبت عدم جدواها.

ذلك أن الثورات الشعبية في المنطقة العربية قد اندلعت في فترة تأزم النموذج الليبرالي الغربي، الذي لم يعد هو النموذج الاقتصادي الأوحد، بعد أن أثبتت التجربة نجاح نماذج تنموية مغايرة، مزجت ما بين ديناميكية اقتصاد السوق، ونظمها السياسية والثقافية الخاصة، ونجحت في تبوؤ مكانة متميزة على خريطة الاقتصاد العالمي شرقًا وغربا، بعيدًا عن النموذج الليبرالي الغربي. وليس أدل على ذلك من الصعود الآسيوي في الشرق الأقصى، والتقدم البرازيلي في أمريكا اللاتينية، وتجربة جنوب إفريقيا الناهضة في أقصى الجنوب الإفريقي[1].

فالثورات المصرية والتونسية واليمنية والليبية والسورية قد اندلعت في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية ثم دول اليورو، حيث دخل الاقتصاد العالمي في إطار أزمة هي الأسوأ منذ الكساد الاقتصادي العظيم الذي ساد في ثلاثينيات القرن الماضي، نتيجة الأزمة المالية المعروفة بالرهن العقاري في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨م، وعمقته أزمة الديون السيادية الأوروبية والأمريكية، حيث تراكمت الديون الحكومية لنسب تجاوزت الحد الأعلى المقرر من الاتحاد الأوروبي، وهو ٦٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبرزت ضروبٌ شتى من الاختلال والاضطراب الاقتصادي الذي مس بتدفقات التجارة ورؤوس الأموال في النظام العالمي بشكل شديد

(١) أبو بكر الدسوقي، «عام ٢٠١٢م: التحولات الانتقالية المؤثرة في تشكيل مستقبل النظام العالمي»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢م.

الوطأة، وتراجعت معدلات النمو في الناتج المحلي العالمي للدول المتقدمة، كما تراجعت التجارة العالمية. وأصبح الاقتصاد العالمي الغربي يعاني من الركود والكساد، نتيجة لاضطراب أكبر كيانين اقتصاديين في العالم، : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مقابل تقدم الاقتصادات الصاعدة في دول الجنوب[١].

وفي هذا السياق، توقع تقرير التنمية البشرية في العالم الصادر عن برنامج الأمم الإنمائي عام ٢٠١٣م أن يبلغ إجمالي الإنتاج في البرازيل والصين والهند فقط، حوالي ٤٠ بالمائة من الإنتاج العالمي بمعادل القوة الشرائية بحلول عام ٢٠٥٠م[٢]، وشدد التقرير على أنه في ظل تنوع المسارات الإنمائية التي اتبعتها بلدان الجنوب، فهناك فرصة جيدة لإعادة النظر في المبادئ التي بُنيت عليها المؤسسات الدولية واسترشد بها صانعو السياسات في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث باتت تحتاج إلى تعديل، وذلك بهدف استيعاب التنوّع في الأصوات ومصادر النفوذ، وضمان استدامة التقدّم في التنمية البشرية على المدى البعيد[٣].

---

(١) عمرو عدلي، «أفول الأيديولوجيا: الأطر النظرية لتطور النماذج التنموية بعد الثورات»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩١، يناير ٢٠١٣م.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣م نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع»، http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr13.shtml

(٣) المرجع السابق.

وبالتالي فإن التحول الذي يشهده العالم العربي في الوقت الراهن لا يحدث في ظل هيمنة الليبرالية كما عاشتها بلدان شرق ووسط أوروبا خلال ثمانينيات القرن العشرين؛ بل يأتي التحول في خضم أزمة مستحكمة في مركز النظام الاقتصادي العالمي نفسه، وتصاعد الحديث عن دور الدولة في تعديل النموذج الاقتصادي. ويتماشى خفوت الخطاب الليبرالي الاقتصادي وتصوره للديمقراطية المحافظة مع جفاف تدفقات رأس المال الكفيلة بإتمام الانتقال السياسي دون مساس بالنموذج الاقتصادي المحلي، وما يثيره ذلك من تساؤلات عديدة حول كيف سترتبط السياسة بالاقتصاد مرة أخرى. وهنا تصبح أسئلة التحول على المستوى الوطني أو المحلي مجرد أسئلة فرعية لسؤال مركزي يمس مستقبل أو مصير النظام العالمي ككل.

وبعبارة أخرى: هل ستخرج الثورات العربية بتصورات أيديولوجية واضحة لما يجب أن تكون عليه الدولة بعد الثورة من سياسة واقتصاد ومؤسسات المجتمع المختلفة، وعلاقة الدولة بالعالم الخارجي؟ أم أنه سرعان ما ستتكرر الصياغات والرؤى الليبرالية اقتصاديًّا بالحديث عن الحكم الرشيد ومكافحة الفساد والتنمية، وسياسيًّا بالبحث عن مساحات للتوافق مع الديمقراطية التمثيلية وحقوق الإنسان؟

وخلاصة القول فإن التطورات والأحداث السالف ذكرها جاءت لتؤكد من جديد على ضرورة الانفتاح والاهتمام بدراسة تجارب بعض الدول التي حاولت أن تضع استراتيجية للتنمية تقوم

على المزج والجمع بين مقولات النظرية الليبرالية الجديدة والدور المحوري للدولة في تحقيق النمو الاقتصادي، والتغلب على الآثار الاجتماعية السلبية لعملية التحول الاقتصادي. وتمثل البرازيل نموذجًا ناجحًا في هذا السياق.

أما **التطور الثاني** الذي أسهم في إعادة الاعتبار للتجارب النهضوية خارج المنظومة الغربية فهو ما يشهده النظام الدولي من تغيرات جوهرية في بنيته وهيكله الأساسي، حيث تشير طبيعة النظام الدولي في المرحلة الراهنة إلى حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت القوة العسكرية الأولى في العالم، إلا أنها لا تملك القوة الاقتصادية التي تجعلها مهيمنة. وفي الوقت نفسه يكشف التطور الحادث في مسار العلاقات الدولية عن تصاعد مكانة وتأثير بلدان وقوى أخرى، تمتلك قوة اقتصادية ضخمة، وإن كانت تفتقر إلى القوة العسكرية الكافية مقارنةً بالولايات المتحدة الأمريكية. ويُشارُ إلى الدور المتزايد لهذه القوى والبلدان في مجال الاقتصاد والسياسة العالميين منذ نهاية نظام القطبية الثنائية من خلال أوصاف عدَّة من قَبِيل «القوى الصاعدة» Emerging Powers أو «القوى المتوسطة Middle Powers»[(١)]. ويتوافر لهذه القوى العديد من الفرص التي تمكنها من لعب دور

(١) محمد السيد سليم (محررًا)، النظام العالمي الجديد، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤م)؛ عبد المنعم المشاط، «النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٨، أكتوبر ٢٠٠٩م.

محوري في النظام الدولي، نتيجة زيادة عمليات التفاعل الاقتصادي والاعتماد الدولي المتبادل[١]. ولذلك فمن المهم الرجوع إلى الخطاب الذي ألقته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «كونداليزا رايس» Condoleezza Rice في عام ٢٠٠٦م، وأوضحت فيه أنه «في القرن الواحد والعشرين، تعيد قوى ودول ناهضة مثل الصين والهند والبرازيل ومصر وإندونيسيا وجنوب أفريقيا تشكيل مسار التاريخ بشكل متزايد»[٢]. وفي عام ٢٠١١م اعتبر المجلس الأمريكي للشؤون الخارجية البرازيل من بين مجموعة الدول التي سوف تسهم بدرجة كبيرة في صياغة شكل العالم في القرن الحادي والعشرين[٣].

وتبرز البرازيل كواحدة من القوى الصاعدة أو كما يصفها البعض بالقوة المتوسطة الجديدة «New Middle Power»، فهي قوة إقليمية صاعدة، لا يضاهيها أحد في القوة والنفوذ في دول الجوار اللاتيني، وبلغ إنفاقها العسكري ١,٣٣ مليار دولار عام ٢٠١٠م، وهو ما يعادل الإنفاق العسكري لكل دول أمريكا الجنوبية مجتمعة[٤]. وفي ظل ما يشهده النظام الدولي من تحولات سياسية واقتصادية عميقة، أصبحت البرازيل جزءا مما أسماه «فريد زكريا»

---

(١) Bernard Wood, the Middle Powers and the General Interest, (Ottawa: The North-South Institute, 1988), P.74.

(٢) Michael Schiffer, "The U.S. and rising powers", The Stanely Foundation, 2009, http://www.stanleyfdn.org/resources/US__Rising_Powers_Great_Decisions_Chapter.pdf.

(٣) S. Bodman, J Wolfensohn & J Sweig, Global Brazil and US-Brazil Relations, (Washington, DC: Council on Foreign Relations, 2011), p ix.

(٤) Ibid.

Fareed Zakaria «صعود الآخر»، مع الصين والهند ومجموعة أخرى من البلدان الصاعدة، التي أضحت تطالب بأن يكون لها دور أكبر في النظام الدولي، وأصبح من الصعب تصور معالجة قضايا مثل التغيرات المناخية أو انتشار السلاح النووي أو العولمة الاقتصادية بدون مؤسسات تضم في عضويتها تلك الدول[١].

وتتابع الدراسة الخطوات التي تقطعها البرازيل إلى مصاف القوى الصاعدة وقد تعددت الأسئلة المطروحة أمامها، كما تداخلت العوامل والمحددات التي من الممكن أن تفسر نجاحها، والتي ربما تكمن في تفرد الموقع الجغرافي، وضخامة المساحة، وعِظم امتداد الواجهات البحرية، والبعد عن بؤر التوتر والصراع. ويمكن أن يكون لدروس التاريخ الفضل في ثبات المسيرة وثقة الخطوات، أو ربما تكون الثروات الطبيعية وخيرات ما خبأت الأراضي البكر أو أنه الخيار الديمقراطي والنضج الدبلوماسي هو المفسر لنجاح التجربة النهضوية في البرازيل. وأحيانًا يُرجع البعض نجاح التجربة البرازيلية في التنمية للتغيرات التي شهدها النظام الدولي خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة، وبعض المحددات ذات الصلة بالنظام الإقليمي لدول أمريكا الجنوبية.

وفي خضم هذه التفسيرات المتلاحقة أصبح السؤال الرئيس: كيف أقنعت البرازيل المستقبل بأن «يطوي أشرعته على مرافئها؟»، كما علقت ذات مرة صحيفة الجارديان البريطانية في

(١) Fareed Zakaria, the Post American World, (New York: W.W. Norton and Company, Inc., 2008).

إحدى افتتاحياتها عام ٢٠٠٨م، وهي تستعرض عناصر القوة التي تمتلكها البرازيل[١].

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على إحدى التجارب الرائدة في مجال التنمية في العالم، وهي التجربة البرازيلية، خاصة أن ثمة أوجهًا عديدة للتشابه بين البرازيل وبعض الدول العربية، فيما يتعلق بالخصائص الديمغرافية والجغرافية والجيوإستراتجية، ووقوعها تحت الحكم العسكري مثل مصر وبعض الدول العربية قبل أن تبدأ التحول الديمقراطي في منتصف ثمانينيات القرن العشرين. فضلًا عن أن البرازيل والدول العربية قد وقعت ضحية للغزو الاستعماري، مما يجعل من الضروري على الطرفين تنسيق المواقف وتوحيد الجهود السياسية والاقتصادية[٢]، وربما تكون من العوامل التي تسهم في تطوير العلاقات بين البرازيل والدول العربية ما يربط الشعبين البرازيلي والعربي من علاقات تاريخية وثيقة وأواصر إنسانية قوية، حيث يوجد بالبرازيل حوالي ١٢ مليون مواطن من أصول عربية (غالبيتهم من أصول لبنانية وسورية وفلسطينية)، وقد شغل بعضهم مناصب مهمة في مختلف أجهزة الدولة البرازيلية، كما أن معظم المواطنين من أصول عربية يعتبرون من كبار رجال الاقتصاد

(١) Tom Phillips,"The country of the future finally arrives", The Guardian, http://www.guardian.co.uk/world/2008/may/10/brazil.oil.

(٢) تشيلسو أموريم، «البرازيل والشرق الأوسط»، جريدة الشرق الأوسط، ١٤ يوليو ٢٠١١م، http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=630973&issueno=11916

والأعمال، هذا بالإضافة إلى أن البرازيل ليس لديها أي ماض استعماري في منطقة الشرق الأوسط، مما يُضفي قدرًا من الحيادية على المواقف التي تتخذها بشأن القضايا الملحة في المنطقة[١].

التجربة النهضوية البرازيلية.... لماذا؟: الدواعي والأسباب:

تستمد التجربة النهضوية البرازيلية أهميتها من عدة اعتبارات، منها: طبيعة التجربة التنموية ذاتها، حيث يمكن القول: إن البرازيل في ظل حكم لولا تبنت «سياسات يسارية» لحل معضلة الفقر والتفاوت الاجتماعي، ولإنجاز تقدم قوي في مجال العدالة الاجتماعية، كما انتهجت في الوقت نفسه «سياسات ليبرالية» تفوق أحلام شريحة الرأسماليين؛ لحماية صناعتهم واستثماراتهم؛ أي: عمدت البرازيل إلى تحقيق التوازن بين مصالح الطبقة العليا من ناحية، وتطلعات الطبقتين الوسطى والفقيرة من ناحية أخرى[٢]. وبالتالي فالبرازيل تكشف من خلال تجربتها النهضوية أن التنمية يمكن أن تتحقق وفقًا للخصوصية والظروف التاريخية لكل بلد على حدة، وأنه ليس هناك وصفة سحرية واجبة التطبيق للتنمية أو أن طريق التنمية ممهد ومحدد الاتجاه، وهو طريق: التثبيت الاقتصادي، التحرير الاقتصادي، والخصخصة، أو كما تحدث «فرانسيس فوكوياما»

---

(١) ريتشارد دي أريجو، «البرازيل: هل هناك سياسة واضحة للشرق الأوسط وأفريقيا؟»، ٢٨ يونيو ٢٠١٢م، http://ar.globalvoicesonline.org/2012/06/29/23329

(٢) رفيف رضا صيداوي، «دروس من التجربة البرازيلية»، أفق، مؤسسة الفكر العربي، العدد، ٢٩٨، ١٨/٠١/٢٠١٣م.

Francis Fukuyama عن الانتصار النهائي لليبرالية ونهاية التاريخ[١].

ولذلك فيمكن القول: إن التجربة الإنمائية البرازيلية تقدم نموذجًا مغايرًا لما هو سائد في أدبيات التنمية البشرية، إذ إنه يصعب تصنيفها وفق المعايير الدولية الشهيرة للتنمية، وأيضا لكونها تخالف مجموعة من التجارب الرائدة على المستوى العالمي. فنهضة البرازيل لم تكن نتيجة للتمسك بمجموعة جاهزة من وصفات السياسات العامة، بل نتيجة لوضع سياسات عملية انطلاقًا من الظروف والفرص المحلية، سياسات هي وليدة الاقتناع بضرورة تفعيل دور الدولة في التنمية، والإصرار على النهوض بالتنمية البشرية، ودعم التعليم والرعاية الاجتماعية، والانفتاح على التجارة والابتكار[٢]. وأثبتت البرازيل قدرتها على الاستفادة من العولمة، واعتماد سياسات عملية، فاستطاعت بتوجيه الاهتمام نحو التنمية البشرية أن تطلق الفرص الكامنة في اقتصاداتها، كما نجحت في خفض نسبة فقراء الدخل من مجموع السكان. وهنا لا يمكن إغفال الدور القيادي الذي اضطلعت به الدولة البرازيلية في الإسراع بالتقدّم الاقتصادي ودرء الصراعات الاجتماعية، حيث أتاح النمو الاقتصادي الموارد المالية اللازمة للاستثمار في الصحة والتعليم، وخلق

---

(١) Fukuyama Francis, the End of History and the Last Man, (New York: Free Press, 1992).

(٢) Alberto Rodiguez, Carl Dahlman, Jamil Salmi, "Knowledge and Innovation for Competitiveness in Brazil", 2008, gcg.universia.net/pdfs_revistas/articulo_102_1227718740862.pdf.

نوعًا من الترابط الوثيق بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية.

واعتمدت البرازيل في نجاحها على ثلاثة مرتكزات ومحددات، أولها: المحدد السياسي، وذلك باهتمامها بترسيخ وتدعيم أسس النظام الديمقراطي، ويتمثل ثاني هذه المحددات في تطبيق برنامج صارم للإصلاح الاقتصادي مع الحرص الشديد على تضمين الأبعاد الاجتماعية فيه، وتبني برامج رائدة في مجال التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر والجوع والتفاوت الاجتماعي. أما المحدد الثالث فيتمثل في سعيها الحثيث إلى مد جسور التواصل والتعاون مع القوى المتوسطة الأخرى مثل: الهند، روسيا، وجنوب إفريقيا، بالإضافة إلى الصين، دون أن تفقد اتصالها مع القوى الكبرى في النظام الدولي.

وعكفت البرازيل على تعزيز الاستفادة من المؤسسات والمنتديات الدولية سواء بالمشاركة في تشكيل بعضها (الإبسا، البريكس) أو بالمطالبة بإصلاح البعض الآخر (مجلس الأمن الدولي)، أو بالمشاركة الفعالة في البعض الثالث (مجموعة العشرين). وفي هذا السياق تقدم البرازيل مثالًا جديرًا بالتحليل لكيفية توظيف التقدم الاقتصادي لدعم مكانة ودور الدولة على الساحة الدولية، وكيف يمكن الاستفادة من اتباع سياسة خارجية متوازنة في تشجيع التنمية الاقتصادية في الداخل.

وتتعزز أهمية دراسة التجربة البرازيلية لأنها تقدم نموذجًا

يبعث الأمل في نفوس الشعوب العربية المتلهفة إلى تحقيق النهضة والتقدم، نظرًا لما حققته من نجاحات اقتصادية واجتماعية خلال فترة زمنية قصيرة للغاية، لذلك فهي تثبت للدول العربية والإسلامية أن التقدم والنهضة هي أمور يمكن تحقيقها، وأن التخلف ليس حتميًا أو هو صفة لصيقة بالعرب والمسلمين مثلما كان الغرب دائمًا ما يلصق صفات التسلط والسلبية والخنوع بهم.

ومن بين الأسباب التي تبرز الحاجة إلى دراسة التجربة البرازيلية في التنمية خصوصية هذه التجربة، والتي تنبع من كون البرازيل دولة شبه طرفية حسب تعبيرات مدرسة التبعية في الاقتصاد، فبينما تحاول البرازيل أن تجد لنفسها موطئ قدم في العالم المتقدم، فهي لا تكاد تبرح مكانها باعتبارها من الدول التي تنتمي للعالم الثالث، خاصة مع ما تعانيه من تدني مستوى التعليم وارتفاع معدلات الفقر والتفاوت الاجتماعي.

وأخيرًا، فمن بين الاعتبارات التي تجعل من الانفتاح على التجربة البرازيلية وغيرها من التجارب الصاعدة في النظام الدولي ضرورة ملحة، طبيعة دور البرازيل في النظام الدولي وتوجهاتها الاستراتيجية وتصوراتها للعلاقات الدولية في الوقت الراهن. ويكفي أن ندرس مواقف البرازيل من بعض القضايا المثارة على الساحة الدولية حتى يتضح لنا أهمية التنسيق معها من أجل تحقيق مصالح دول الجنوب في ظل النظام الدولي الراهن، وحجم الفائدة التي يمكن أن تتحقق بوجود تنسيق

عربي برازيلي تجاه المواقف والتحديات الدولية المشتركة، خاصة في مجال التجارة العالمية، البيئة والتغيرات المناخية، نزع أسلحة الدمار الشامل، مكافحة الفقر والجوع على المستوى الدولي، فضلًا عن قضايا أخرى ملحة مثل: الصحة والطاقة والزراعة وغيرها.

ودور البرازيل في النظام الدولي ما هو إلا نتاج فريد لمكانتها باعتبارها قوة إقليمية في أمريكا اللاتينية، وقوة قائدة بين البلدان النامية، وقوة عالمية صاعدة.

وتوضح معظم الدراسات أن البرازيل صعدت على الساحة الدولية كذلك من خلال مطالبتها المستمرة بإجراء تعديلات جذرية على نظم عمل المؤسسات الدولية المالية، خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات والإشراف والمراقبة على الأسواق المالية، وتقييم المخاطر التي قد تتعرض لها تلك الأسواق بعد تكرار اندلاع الأزمات المالية العالمية. كما تقترح البرازيل تأسيس منتدى عالمي جديد للحوار السياسي والاقتصادي والمالي، بديل عن مجموعة السبع الكبرى التي ترى أنها لم تعد مؤهلة للقيام بهذا الدور وحدها، كما أنها تؤكد على ضرورة إصلاح صندوق النقد والبنك الدوليين بحيث تتمكن قواعدهما ونظمهما وآلياتهما من ملاءمة الواقع الدولي الجديد مع العولمة المالية والأهمية المتزايدة لاقتصادات القوى الصاعدة. هذا بالإضافة إلى مطالباتها المستمرة بضرورة إصلاح منظمة الأمم المتحدة وضم دول فاعلة إلى مجلس الأمن الدولي وتوسيع دائرة المشاركة الدولية فيه،

انطلاقًا من سعيها إلى شغل مقعد دائم في مجلس الأمن[1].

كيف نقرأ التجربة البرازيلية في التنمية؟

في ظل ما تشهده مصر وبعض الدول العربية في المرحلة الراهنة من تحول ديمقراطي يسير جنبًا إلى جنب مع مشكلات اقتصادية واجتماعية جد خطيرة، فلا مناص من التساؤل عن كيفية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي مرت بتحديات مماثلة. وفي سياق دراسة تجارب الدول الأخرى، لا بد أن نشير إلى قضيتين رئيسيتين:

أولاهما: أنه ليس من الصواب أن نقارن التجربة التنموية في البرازيل بغيرها من التجارب دون مراعاة الاختلافات القائمة بين تلك التجارب ومجتمعاتها، وكذا سياقاتها والظروف التاريخية التي مرت بها. فليس الهدف هو نسخ التجربة، أو اقتباسها، ولكن الاهتداء بها، واستخلاص العبر والدروس منها، من أجل تعظيم المكاسب، وتقليل العثرات، وتجاوز العقبات القائمة اليوم على طريق التحول الديمقراطي.

والتجربة التنموية البرازيلية مثل غيرها من النماذج الإنمائية لا يمكن تكرارها في ظل غياب الظروف التاريخية التي أسهمت في بلورتها. ولذلك فإن دراستها من أجل إعادة تطبيقها يبدو ضربًا

(١) Daniel Flemes, "Brazil's Strategic Options in a Multiregional World Order", Paper presented at the 28th International Congress of the Latin American Studies Association, Rio de Janeiro, Brazil, June 11 - 14, 2009, PP.8-10; ----------,"Brazil's Vision of the Future Global Order", 28th International Congress of the Latin American Studies Association, Rio de Janeiro! Brazil, June 11 - 14, 2009, PP.2-5.

من ضروب العبث التنظيري والمنهجي. وهي لا تُدرس إلا بهدف البحث عن القواسم الحضارية المشتركة بين من أنجز تنمية ومن يروم الاستفادة من هذا الإنجاز والاستمرار فيه، ودراسة هذه التجربة يثير التساؤل القلِق عن المصير الذي آلت إليه التنمية في العالم العربي والإسلامي، ويبحث في الخلفيات الحضارية والتاريخية المشتركة، التي يمكن أن تكون منطلقًا للتفكير الاستراتيجي على المدى البعيد.

وتتمثل **القضية الثانية** في أن التجارب الدولية التي يتم دراستها، ومن بينها التجربة البرازيلية ليست نماذجَ مثالية، لم تتعرض للانتكاسات والمشكلات، بل واجه العديد منها تحديات خطيرة هددت تجارب التحول الديمقراطي والاقتصادي فيها بالنكوص والتراجع. ولذلك عمد القائمون عليها إلى تصحيح المسار وتغيير وتعديل البدائل والسياسات التي يتم تبنيها من آن لآخر، وتحملت شعوبها التكلفة السياسية والاقتصادية الباهظة لهذه التجارب.

والاهتمام العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة بدراسة التجربة التنموية في البرازيل يرد بشأنه عدة ملاحظات:

أما **الملاحظة الأولى** فترتبط بضعف الاهتمام العربي بدراسة التجربة البرازيلية، في مقابل الاهتمام الأكاديمي المتزايد بدراسة التجارب التنموية لبعض القوى الصاعدة الأخرى كالصين والهند وجنوب أفريقيا. فمراجعة الدراسات حول البرازيل والتجربة التي

تقدمها في مجال التنمية تؤكد أن أبعاد التجربة، وعوامل نجاحها، وكذلك المشكلات والتحديات التي تعترضها قد احتلت أجندة العديد من المؤتمرات الدولية، وأصبحت موضوعًا للعديد من الكتابات والتحليلات على مستوى العالم، وهو الأمر الذي لم تشهده الساحة الأكاديمية المصرية والعربية بنفس الدرجة، وهذا لا يتناسب بكل تأكيد مع أهمية هذه التجربة.

وتشير **الملاحظة الثانية** إلى أنه بجانب ندرة الكتابات العربية حول هذا الموضوع، فإن غالبية هذه الكتابات تقوم بدور الناقل عن الأدبيات الغربية، دون محاولة حقيقية لسبر أغوارها، بل وبعض هذه الدراسات ما زالت تكرر ـ أو بالأحرى تترجم ـ مقولات الباحثين الأمريكيين والأوروبيين دون الاستناد إلى وثائق ومصادر وأبحاث رصينة، وهي تقلل من أهميتها كنموذج ناجح يُحتذى به خارج إطار مركزية التحديث الغربي المسيطر عالميًا. وبعد نجاح التجربة التنموية في البرازيل التي دفعتها إلى واجهة الدول الكبرى، وفي ظل عصر العولمة لم يعد بمقدور المفكرين العرب تجاهل هذه التجربة الناجحة، والبقاء أسرى مقولات التحديث الغربية التي قادت الشعوب العربية إلى مزيد من التبعية والاستلاب.

أما **الملاحظة الثالثة** التي ترد بشأن دراسة التجربة التنموية البرازيلية فهي أن الفكر الاقتصادي المصري والعربي ـ باستثناء حالات قليلة ـ يتناول نموذج التنمية في البرازيل من موقع الانبهار بمؤشرات الإنجاز الاقتصادي، وغالبًا ما يركز هذا التناول على

القراءة المقارنة للإنجاز البرازيلي والمأزق المصري العربي في مجال التنمية. ولم يكن هذا الانبهار وتلك القراءة خروجًا على السياق الرئيسي لتناول التجربة التنموية في البرازيل في الفكر الاقتصادي العالمي. بيد أن نظرة الانبهار بالنجاح البرازيلي في عيون المصريين والعرب يتوجب أن تتحول إلى دراسات دقيقة تسعى إلى تقديم قراءة نقدية موضوعية حول النموذج التنموي، وكيف تحقق الإنجاز الاقتصادي البرازيلي، وأسباب الصعود العالمي، وأبرز التحديات التي تجابه التجربة التنموية في البرازيل.

وبصفة عامة يمكن القول: إن الاطلاع على التجربة النهضوية في البرازيل مفيد للممارسين والمتخصصين في شؤون التنمية بمجتمعاتنا العربية، وأيضا للخبراء وصانعي القرار والمعنيين بشكل أساسي بمواجهة أزمات التنمية، بما يمكنهم من الاستجابة للظروف الجديدة والمتجددة في الواقع المحلي والإقليمي والعالمي. ولذا فإن دراسة التجربة النهضوية البرازيلية يمكن أن تقدم إسهامًا رئيسًا في مجال تبادل الآراء حول الخبرات المستفادة، وبما يمكن أن يكون مقدمة لدراسة غيرها من التجارب العالمية في مجال مواجهة أزمات التنمية، وتخطي عقبات التحول.

وفي هذا الإطار تحاول الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيس مفاده: إلى أي مدى يمكن القول: إن دراسة النموذج التنموي في البرازيل تمثل إضافة مهمة تثري الفكر الاقتصادي العالمي؟ وهل

يمكن أن تمثل التجربه البرازيلية بما تقدمه من نموذج تنموي خارج المنظور الغربي للتحديث رافدًا جديدًا يُضاف إلى المكتبة العربية والعالمية على حدٍ سواء؟

وتبحث هذه الدراسة في الظروف والعوامل التي هيأت للبرازيل فرص النجاح لتحقق خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا نقلة نوعية، جعلتها تخرج من زمان التأخر والتخلف عن ركب الحضارة الإنسانية المتقدمة لتغدو في طليعتها. وتتساءل الدراسة عن أبرز دلالات التجربة النهضوية البرازيلية بالنسبة لواقع العالم العربي والإسلامي ومستقبله، وتسعى في ذلك إلى محاولة استقاء واستخلاص الدروس المستفادة من الخبرات التي تقدمها البرازيل في مجالين رئيسين، **أولهما**: إدارة عملية التحول الديمقراطي والتحديات التي تواجهها. **وثانيهما**: إدارة عملية التحول الاقتصادي ومواجهة الآثار الاجتماعية المرتبطة بها.

وأخيرًا، تستهدف الدراسة تقديم مقاربة وصفية للشروط الموضوعية للنهضة البرازيلية، من أجل الاستفادة من هذه التجربة في التخلص من حالة الجمود الضاربة أطنابها في العالم العربي والإسلامي، وذلك أملًا في استنهاض هممه الإنمائية.